الجديد في القضية الأندنوسية

للأستاذ عمر حليق

الحالة في أندنوسيا بناء على التقارير الواردة إلى لايك سكسس مقر هيئة الأمم المتحدة تشير إلى أن سياسة « الأمر الواقع » التي اتبعتها الحكومة الهولندية للقضاء على الجمهورية الأندنوسية سياسة مصيرها الفشل ، وأن نجاح الحملة الهولندية العسكرية كان نجاحاً مؤقتاً لعبت فيه الدعاية دوراً موقتاً بادئ الأمر ، إلا أن حقيقة الأوضاع العسكرية والسياسية تظهر بوضوح تعقد الحالة مما يتطلب تغييراً جوهرياً في موقف الهولنديين من الجمهورية الأندنوسية ، ومن عنادهم تجاه مقررات مجلس الأمن الدول ، ومن الصوت الأسيوي الذي ناصر الأندنوسيين من مؤتمر نيودلهي

والتقارير عن الحالة في أندنوسيا ترد من ثلاثة مصادر :

(أ) لجنة التوفيق الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة التي تعمل الآن في أندنوسيا . (ب) ممثلي الجمهورية الأندنوسية .

(ج) الحكومة الهولندية .

وفيما يلي بإيجاز أهم ما بعثت به هذه المصادر الثلاثة من معلومات تلقي ضوءاً على مستقبل الصراع بين الحرية والاستعمار في ذلك الجزء المهم من العالم الإسلامي :

فلجنة التوفيق الدولية (وهي المعروفة سابقاً بلجنة المساعي الحسنة) تؤكد بأن الوضع العسكري وحالة الأمن في أندنوسيا هما الآن أبعد ما يكونان عن الاستقرار ، فلقد احتلت القوات الهولندية في ضربات خاطفة ، وبعد استعداد شهور طويلة ، بعض المدن الأندنوسية الكبرى ، ولكنها عجزت عن السيطرة على أكثرية المناطق الريفية كما عجزت عن تأمين المواصلات بين مناطق احتلالها وعن حفظ الأمن حتى في المدن التي ترابط فيها الجيوش الهولندية . ويقول مراقبو هيئة الأمم إن حرب العصابات قد أخذت تشتد ، وإن فلول قوات الجمهورية الأندنوسية قد أعادت تنظيم صفوفها وتركيز قيادتها ، وإنها تسيطر على أجزاء شاسعة من البلاد ، وإنها أخذت تشن حملات هجومية موفقة على الهولنديين في معاقلهم في المدن الكبرى ، وتتعمد قطع المؤونة عن القوات الهولندية في المناطق البعيدة عن الموانئ ومراكز التموين ، وتتعمد قطع المواصلات بين هذه القوات حتى ولو أدت إلى إحراق الزرع وتخريب المنشآت العمومية . امل في هذا النشاط حائراً الذين يضمون مستقبل الصراع في فلسطين !

ويقول هؤلاء المراقبون كذلك أن معظم السكان الأندنوسيين ينهجون منهجاً سلبياً في مناطق الاحتلال الهولندي فيتعمدون المقاطعة وعرقلة الأعمال التي تعود على الهولنديين بالنفع .

وتلخص تقارير اللجنة الدولية هذا الوضع العسكري السيء فتقول إنه ليس للحكومة الهولندية قوات عسكرية كافية لحفظ النظام في منطقة الجمهوريين ، وإن الإدارة المدنية الهولندية هناك لا تحظى بثقة الشعب وتعاونه ، وإن على الهولنديين والحالة هذه أن يكفوا عن المواربة وأن يعيدوا نظام الحكم الجمهوري ، وأن يجعلوا قرارات مجلس الأمن القاضية بتأليف اتحاد الولايات الأندنوسية في نطاق الحكم الذاتي الذي يتدرج بالبلاد في فترة شهور قصيرة إلى الاستقلال التام ، بعيداً عن السيطرة الهولندية .

وترد الحكومة الهولندية على تقارير اللجنة الدولية هذه فتقول إن تحليل الوضع العسكري والسياسي في البلاد هو رأي خاص تبديه اللجنة ، وإنه لا يستند إلى المعلومات الوافية الصحيحة .

ولكن الهولنديين يعترفون مع ذلك بأن الوضع في أندنوسيا ليس مرضياً ، وكذلك فإنهم تواقون إلى التعاون مع الزعماء الجمهوريين الوطنيين في إيجاد حل وسط — حكومة اتحادية تشمل المناطق الرئيسية الثلاث في الجزر الأندنوسية تكون مرتبطة بالعاصمة الهولندية لاهاي ارتباطاً من شأنه أن يحفظ المصالح الهولندية التي يعيش عليها الجزء الأكبر من الاقتصاد الهولندي لا في أندنوسيا فحسب ، بل في هولندا نفسها .

وجواب ممثلي الشعب الأندنوسي من الوطنيين الجمهوريين على هذه المقترحات الهولندية يؤكد بأن طبيعة التعاون الذي تنشده هولندا يقضي على بعض الحقوق الأساسية للقوميين الأندنوسيين . فيشير الدكتور محمد روم Roem رئيس الوفد الأندنوسي الملحق بلجنة التوفيق الدولية في مذكرة بعث بها إلى

ولجأت إلى مصر مع اللاجئين . وقد كنت تقول لي وأنا أوثر « الرسالة » بجهدي القليل : لولا غناك لأعطيناك . وهأنذا اليوم أصبحت فارغ الكف والقلب من المال والأمل ، لا في الجيب ولا في الشيب ! ثم بكى فبكيت ؛ وسمع نشيجي بعض أهلي فأيقظوني ، فاستيقظت وأنا أحمد الله لصديقي أن مات ، قبل أن يقاسم وطنه وقومه هذه النكبات !

حسين مزيات

مجلس الأمن مؤخراً إلى أن طريقة القسوة التي تدعو إليها هولندة تخالف اتفاقية سابقة عقدتها هولندة مع الحكومة الجمهورية الأندونوسية المعروفة باتفاقية رنفيل Renville ، كما تخالف قرارات مجلس الأمن فضلا عن تجاهلها بعض النواحي الهامة من حقوق الأندونوسيين الشرعية .

ويقول الدكتور روبم : إن الجمهورية الأندونوسية كانت وليدة الصراع الدامي الذي دار لواءه الأندونوسيون ضد الاحتلال الياباني إبان سيطرته على الجزر الهولندية خلال الحرب العالمية المنصرمة ، وأن هولندة عجزت عن حماية الأندونوسيين من العدوان الياباني ، وتركتهم لمصير قاتم عندما تراجعت القوات الهولندية في جين أمام جحافل اليابانيين . ولقد بذل الوطنيون الأندونوسيون أرواحاً غالية ثمن الاستقلال الذي عملوا له في وجه السيف الياباني ، وأعلنوه عندما واتتهم الفرصة السانحة في أعقاب هزيمة اليابان .

فأي حق لهولندة أن تطالب بأن تكون شريكة في تقرير مصير أندونيسيا أو أن تطالب بحقوق وامتيازات ؟

ثم إن هناك نقطة قانونية تصر على أهميتها مذكرة الدكتور محمد روبم ؛ وهي أن النزاع بين الجمهورية الأندونوسية وهولندة هو نزاع دولي وليس نزاعاً محلياً كما يدعي الهولنديون ؛ فقد اعتدت دولة هولندة على دولة أخرى (هي الجمهورية الأندونوسية) ذات سيادة اكتسبتها بالدم والنار ولها من العمر ثلاث سنوات معترف بها من دول عديدة في طليعتها دول الجامعة العربية . وقد اعترف بها مجلس الأمن الدولي كذلك ، ووصف الهولنديين بأنهم خصم للجمهورية الأندونوسية ، إذن فدعوة الحكومة الهولندية دعوة غير قانونية ، والمشروع الهولندي الذي تحاول هولندة بواسطته أن تسوي النزاع مشروع باطل لا يستند إلى قانون فوق كونه يتضمن في خبث القضاء على حرية الشعب الأندونوسي وسيادته . فهو يرمي إلى تقسيم البلاد ثلاث مناطق، كل منطقة لها حكم ذاتي خاص، ولكنها تشترك في إدارة مركزية تكون سيطرة الهولنديين عليها قوية في معظم الشؤون الداخلية ، وفي السياسة الخارجية .

وهذه المناطق الثلاث التي يقترحها الاستعمار الهولندي للبلاد الأندونوسية مقسمة تقسيما مشوها يخدم مصالح الهولنديين ويعبث بالوحدة الاقتصادية والثقافية للبلاد . وفوق ذلك فإن القسم الذي تمكن فيه نفوذ الجمهورية الأندونوسية هو أكبر الأقسام فهو يضم الأكثرية الكبرى من السكان (٦٠ من ٧٥ مليوناً) والقسمين الآخرين (جزيرة بورنيو وجزر شرق أندونوسيا) لا يضم من السكان سوى ١٥ مليوناً يخضعون قسراً لإدارة صورية لا تنال ثقة الشعب بها ، ومع ذلك فإن الحكومة الهولندية بموجب مشروعها المذكور تنوي إعطاء هاتين المنطقتين الأخيرتين صوتين مقابل صوت واحد لمنطقة الجمهورية الأندونوسية التي تشكل ٩٠ بالمئة من السكان . وتؤكد مذكرة الدكتور روبم بأن الإدارات الصورية التي أقامها الهولنديون في مناطق سيطرتهم في بورنيو ومنطقة الجزر الشرقية في أندونوسيا ان يتسنى لها أن تعيش ساعة واحدة إذا سمح للشعب الذي تسيطر عليه أن يعبر عن رغبته الصادقة باستفتاء محايد أو انتخابات ديمقراطية .

ويضيف ممثلو الجمهورية الأندونوسية في تفنيدهم لما استتر من شر في المشروع الهولندي مشيرين إلى أن فترة انتقال الحكم من الهولنديين إلى الوطنيين جعلت بطريقة تجعل السيادة الوطنية في المستقبل حين تتحقق ، سيادة قلقة ضعيفة لا تلبث أن ترعى في أحضان الاستعمار الهولندي . إذ أن القوة الحقيقية في فترة الانتقال ستظل في أيدي الهولنديين وسيمنع الجمهوريون في فترة الانتقال هذه من ممارسة الإدارة ، والحكم في مراكز التوجيه وسيمنعون حتى من إنشاء قوات بوليسية وعسكرية لحماية البلاد وصيانة الأمن ويترك ذلك كله في يد الجيش الهولندي ، ولن يكون للاندونوسيين تمثيل سياسي خارجي ولا اتصال مباشر بالعالم الخارجي .

وقد بحث مجلس الأمن مؤخراً هذه الشكاوى والادعاءات والتقارير الواردة من المصادر الثلاثة : اللجنة الدولية ، وممثلي الجمهورية الأندونوسية ، ومن الهولنديين ، فقرر أن تظل قراراته السابقة بصدد النزاع في أندونيسيا أساساً لتسوية الحالة . وهذه القرارات في جملتها في صالح الوطنيين الأندونوسيين وهم يريدون أن تكون أساساً للحكم على مستقبل السيادة في ذلك الجزء الغني من القارة الآسيوية .

وقد نعد مجلس الأمن بموقف الحكومة الهولندية بعد

وقد أدخل في كتابه كتاب «وقعة صفين» لنصر وجزأه إلى أقسام جعل كل قسم في الموضع الذي يليق به من الخطبة أو الإشارة . وقد أدخل في كتابه في الواقع كتباً أخرى من الكتب التي ألفت قبله ولا مجال للبحث عنها في هذا المكان .

وقد دفعني البحث الذي أقوم به في الوقت الحاضر عن المصادر التي أخذ عنها الطبري في تاريخه المعروف لجلة المجمع العلمي العراق على مراجعة كتاب « وقعة صفين » في جملة كتب كثيرة رجعت إليها فكان تحقيق الأستاذ السيد عبد السلام محمد هارون محقق هذا الكتاب الذي طبع عام ١٣٦٥ للهجرة في القاهرة هو الحافز لي على الكتابة في هذا الموضوع .

والحق أن الأستاذ قد أجهد نفسه وبذل عناية تستحق التقدير في إخراج هذا للمؤلف الثمين ، وقد وضع لرجال السند والأشخاص الرواة تراجم مختصرة تناسب المقام وزينه بفهارس أحيت الكتاب ، وهو عمل يتعب لا يعرف مشقته إلا الساكين الذين دفعهم القدر إلى الاشتغال بالتحقيق في بلاد لا تقيم للتحقيق العلمي وزناً ولا تضع له أية قيمة .

وقد حملني إعجابي بالإخراج على إبداء بعض اللاحظات البسيطة التي جاءت في المقدمة . من ذلك قول المحقق « طبع هذا الكتاب لأول مرة على الحجر في إيران سنة ١٣٠١ وهذه الطبعة نادرة الوجود عزيزة المنال حتى أنها لم تدخل خزائن دار الكتب المصرية إلا منذ عهد قريب ، وهي نسخة مروية تقع في ثمانية أجزاء في سفر كل منها سند الرواية التي تنتهي إلى نصر بن مزاحم وهذه الأجزاء الثمانية في ٣٠٥ صفحة ... الخ ... » .

وقد تحدث السيد عبد السلام محمد هارون عن حالة الكتاب في مصر؛ أما في العراق فهو موجود يباع عند الورّاقين بثمن زهيد وكنت أود أن يشير إلى ما ذكره المستشرق « بروكلمن » عنه في كتابه « تاريخ آداب اللغة العربية » فعندي أنه يستحسن من كل محقق أو مؤرخ الإطلاع على ما جاء عن الكتب وأصحابها وإن كان البحث لا يخلو من أوهام في بعض الأوقات . فقد أشار « بروكلمن » إليه وذكر أنه طبع سنة ١٣٠١ (١٨٨٤) بمدينة طهران طبعه « فرج الله الكاشاني » . وكنت أود أن يشير إلى ذلك اعترافاً بخدمة من سبقنا من الباحثين . والظاهر أن الأستاذ لم يراجع كتاب هذا المستشرق وإلا كان في مقدمة من أشار إليهم .

والواقع أن الأستاذ لو قرأ الصفحة الأولى من كتاب « وقعة صفين » المطبوع بإيران لوجد إسم الناشر إذ جاء فيها : « يقول الراجي عفو ربه الغني فرج الله بن هاشم الملوني الفاطمي الحسيني أن كتاب الصفين في شرح غزاة أمير المؤمنين ... الخ ». وجاء في آخر الكتاب اسم الخطاط الذي طبع الكتاب على الحجر واسمه محمد حسن في سنة ١٣٠٠ هـ لا سنة ١٣٠١ كما ذكر ذلك بروكلمن والأستاذ عبد السلام محمد هارون .

وجاء في مقدمة السيد هارون « وهناك نسخة ثالثة كانت في ضمير الغيب وأمكنني أن أكشفها شيئاً فشيئاً بمطالعتي في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد الذي جرت عادته على أن يضمن تأليفه جملة من الكتب بنثرها في تضاعيف كتبه ... » . وكنت أود أن يطلع الأستاذ على كتاب بروكلمن فقد أشار فيه إلى أخذ ابن أبي الحديد لكتاب صفين ونثره في تضاعيف كتابه كما أشار إلى النسخة التي أشار إليها السيد عبد السلام محمد هارون وهي المطبوعة في بيروت عام ١٣٤٠ بعد حذف الأسانيد منها . وكنت أود ألا يكتفي الأستاذ بقراءة النص المطبوع بإيران، بل كنت أطمع أن يقرأ الصفحة الأولى منه وهي مقدمة أشار فيها إلى كتاب آخر حوى وقعة صفين وهو كتاب شهير جداً يقال له « بحار الأنوار » وقد قرأ « بروكلمن » الصفحة الأولى من طبعة « وقعة صفين » التي اعتمد عليها السيد عبد السلام محمد هارون فأشار إلى هذا الكتاب .

وكتاب « بحار الأنوار » دائرة معارف في العلوم الشرعية والتاريخ وهو من مؤلفات محمد باقر بن محمد تقي المجلسي الأصفهاني المتوفى سنة ١١١٠ للهجرة (١٧٠٠ م) ويقع في ٢٦ مجلداً بدئ بطبعه طبعاً حجرياً سنة ١٣٠٣ وانتهى منه سنة ١٣١٥ ، وقد حوى المجلد الثامن منه وهو المجلد الخاص بالإمام علي بن أبي طالب على وقعة صفين ، فأدخل المجلسي كتاب وقعة صفين في هذا المجلد وشغل حيزاً واسعاً منه من صفحة ٤٨٤ حتى صفحة ٦٢١. ولو طالع الأستاذ هذا الكتاب الذي أشار إليه « بروكلمن » وقبله ناشر كتاب وقعة صفين في الصفحة الأولى منه لوجد